

# الحكومة تقترض مليار دولار جديد عبر سندات دولية وتخفي سعر الفائدة عن المصريين



الجمعة 1 مايو 2026 10:00 م

أعلنت وزارة المالية اليوم الخميس توفير تمويل بقيمة مليار دولار عبر طرح خاص وإعادة فتح إصدارات قائمة من السندات الدولية، وقالت الوزارة إن العملية جاءت لمواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية وارتفاع التضخم في الأسواق الدولية، بينما تعني النتيجة الفعلية إضافة اقتراض دولاري جديد إلى ملف دين مثقل.

تضع هذه الخطوة المصريين أمام حقيقة لا تخفيها لغة البيان الحكومي، لأن الدولة تقترض من الخارج باسم التحرك الاستباقي، ثم تعرض الاقتراض بوصفه دليلا على الطلب القوي، بينما يدفع المواطن فاتورة خدمة الدين عبر الضرائب وخفض الإنفاق الاجتماعي وارتفاع الأسعار، ولا يرى تحسنا مباشرا في الصحة أو التعليم أو الأجور.

## تمويل بالعملة لا يلغي أنه اقتراض جديد بالدولار

في البداية، قالت وزارة المالية إن الخطة البديلة اعتمدت على الطرح الخاص عبر إعادة فتح إصدارات قائمة بهدف إطالة عمر الدين، ونفذت الوزارة إعادة الفتح الأولى بنهاية مارس 2026 بقيمة 500 مليون دولار لسند قائم لأجل 7 و9 سنوات.

بعد ذلك، نفذت الوزارة طرحا خاصا ثانيا في بداية أبريل 2026 بقيمة إجمالية 500 مليون دولار، ووزعت المبلغ على شريحتين متساويتين لسندات قائمة لأجل 3 و4 سنوات، وهو ما جعل إجمالي التمويل المعلن يصل إلى مليار دولار خلال فترة قصيرة.

لكن البيان لم يعلن سعر العائد على الطرحين، واكتفى وزير المالية أحمد كجوك بالقول إن العوائد جاءت عند مستويات متوافقة مع عوائد السندات القائمة في السوق الثانوية، وهذا الإخفاء يمنع المواطن من معرفة الكلفة الحقيقية للاقتراض الجديد الذي يدخل في حسابات الموازنة لاحقا.

وفي المقابل، ذكرت إيكونومي بلس أن مصر أعادت فتح سندات دولية للاقتراض مليار دولار بين 26 مارس و7 أبريل، ضمن برنامج سندات عالمي متوسط الأجل حجمه 40 مليار دولار، وأشارت إلى شريحة بقيمة 500 مليون دولار أضيفت إلى سندات تستحق في 2033 بعائد 9.45%.

لذلك، لا تكفي عبارة الطلب القوي من المستثمرين لتبرير الخطوة، لأن المستثمر يطلب أدوات الدين عندما يجد عائدا مرتفعا وضمانا بسداد الفوائد، بينما تتحمل الموازنة العامة الكلفة في النهاية، وتتحول إدارة الدين إلى سباق مستمر بين إعادة التمويل والسداد والاقتراض الجديد.

## الحكومة ترفع شعار خفض الدين وتعود إلى السوق الدولية

في السياق نفسه، أكد كجوك أن هذه العمليات ساهمت في تحقيق مستهدفات إدارة الدين عبر إطالة متوسط عمره وتنويع أدواته، وقال إن الحكومة تستهدف خفض دين أجهزة الموازنة الخارجي بنحو 1 إلى 2 مليار دولار سنويا مع سداد ديون خارجية تفوق الاقتراض الجديد.

غير أن أرقام الدين الخارجي الأوسع تكشف ضغطا مستمرا، إذ سجل الدين الخارجي المصري 163.7 مليار دولار في الربع الأول من السنة المالية 2025 و2026، بما يمثل 42.4% من الناتج المحلي، وبنسبة تقارب 8.5 مليار دولار على أساس سنوي.

كما أظهرت بيانات البنك المركزي التي نقلتها منصات اقتصادية أن الدين الخارجي بلغ 163.911 مليار دولار في الربع الرابع من 2025، مقابل 163.713 مليار دولار في الربع الثالث من العام نفسه، وهو ارتفاع محدود لكنه يؤكد أن رصيد الدين لم يدخل مسار هبوط حاسم

وعلى هذا الأساس، يصبح الحديث عن خفض سنوي بين 1 و2 مليار دولار محدود الأثر أمام حجم دين يتجاوز 163 مليار دولار، لأن التخفيض المعلن لا يغير بنية الاعتماد على الدولار ولا يوقف ضغط الفوائد ولا ينهي حاجة الحكومة إلى العودة المتكررة للأسواق الدولية

في هذا الملف، قال الخبير الاقتصادي هاني جنيبة إن الانتقال من مرحلة سداد الفوائد إلى مرحلة الإنفاق الاجتماعي يحتاج إلى معالجة أعمق للدين العام، وجاء حديثه ضمن نقاش عن سيناريوهات محتملة تنقل الاقتصاد من استنزاف الفوائد إلى توجيه الموارد للخدمات العامة

### فاتورة الفوائد تضغط على الناس قبل أرقام الحكومة

بالتوازي، كتبت الباحثة الاقتصادية سلمى حسين أن الإنفاق الحكومي أصبح يوجه في معظمه لسداد الفوائد، وأن مدفوعات الفائدة بلغت 87% من الإيرادات الضريبية، بينما تقلصت حصص الأجور والتعليم والصحة، وهو توصيف يشرح لماذا لا يشعر المواطن بأي تحسن مع كل بيان تمويلي جديد

ومن هذه الزاوية، لا تبدو إعادة فتح السندات مسألة فنية محايدة، لأن الحكومة تقترض بالعملة الصعبة في بيئة إقليمية مضطربة، ثم تضع الاقتراض داخل خطاب الشفافية والثقة، بينما يبقى المجتمع محروماً من تفاصيل العائد والكلفة وحصة الدائنين من موارد الدولة المقبلة

كذلك، حذر النائب والخبير الاقتصادي محمد فؤاد من القيود التمويلية وضعف اتساق خطط التنمية مع الواقع المالي، ووجه طلب إحاطة بشأن كفاءة الإطار المؤسسي وتوافر البيانات، وهو تحذير يرتبط مباشرة بملف الدين عندما تعلن الحكومة تمويلاً جديداً من دون كشف كل تفاصيل الكلفة

ثم حذر فؤاد أيضاً من توسع الدولة في استخدام الضمانات الحكومية كأداة تمويل غير مباشرة، وقال إن هذا المسار يعيد تشكيل صورة الدين العام بطريقة لا تعكسها المؤشرات الرسمية بالكامل، بسبب التزامات تدار خارج الموازنة العامة

وبناء على ذلك، تصبح المشكلة في طريقة عرض الحكومة للتمويل لـ في الرقم وحده، لأن بيان الوزارة يصف الاقتراض بأنه تحرك استباقي، بينما يتجاهل أن الاستباق الحقيقي كان يجب أن يبدأ بخفض الإنفاق غير المنتج وزيادة موارد العملة الصعبة من الإنتاج والتصدير لا من السندات

أخيراً، يكشف تمويل المليار دولار أن الحكومة لا تزال تدير أزمة الدولار عبر أدوات الدين، وتقدم الاقتراض كدليل ثقة بدل أن تعترف بأنه استمرار لمسار مكلف، لأن كل دولار يدخل عبر السندات سيخرج لاحقاً بفائدة، وكل فائدة جديدة ستضغط على الموازنة التي تمولها جيوب المصريين